الأمم المتحدة

A/63/PV.17

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **١٧**

الخميس، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الاجتماع العام الرفيع المستوى المخصص لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي

البند ٥٢ من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه ظروفا خاصة

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية، وبلدان المرور العابر النامية، والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

تقرير الأمين العام (A/63/165)

مشروع القرار (A/63/L.3)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إن الجمعية العامة، عملاً بالقرار ٦٢/٢٠٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تبدأ الآن الاجتماع العام الرفيع المستوى المخصص لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، ومدته يومان.

لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة، في القرار ٦٢/٢٠٤، طلبت إلى رئيسها أن يدعو إلى إجراء مشاورات أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية، لتيسير إعداد وثيقة ختامية لاستعراض منتصف المدة، وإنجاز الجوانب التنظيمية. وفي هذا الصدد، أبلغت الأعضاء، في رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بقائمة المتكلمين في الجلسة العامة الافتتاحية.

ولعل الأعضاء يذكرون أيضا أن اجتماع اليومين سيشمل جلسات عامة ومناقشة مفتوحة.

(تكلم بالإنكليزية)

يسعدني جدا أن أرحب بالجميع إلى هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي. على مدى اليومين المقبلين، سنركِّز اهتمامنا على العمل الرائع الجاري إنجازه لضمان امتلاك البلدان النامية غير

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-53279 (A)

الساحلية أنظمة نقل عابر لتيسير وصولها إلى التجارة العالمية على الرغم من عزلتها الطبيعية.

وفي وقت مبكر من هذا الأسبوع، اختتمت الجمعية العامة مناقشتها العامة. وقد أسعدني جدا أننا خصصنا وقتنا وجهدنا لجلستين رفيعتي المستوى حول الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وحول الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت كلتا الجلستين موضع اهتمام خاص للبلدان غير الساحلية. وتجدر الملاحظة أن تسعة من البلدان الأربعة عشر التي كانت لديها أدنى درجات في مؤشر التنمية البشرية في السنة الماضية، بلدان غير ساحلية.

وقد توافق زعماء العالم على أن أزمة الأسواق المالية العالمية يجب ألا تعرض للخطر التزامات التمويل التي تم التعهد بها لأفريقيا وللأهداف الإنمائية للألفية. وممثلو البلدان النامية غير الساحلية يعلمون أكثر من سواهم مدى ضعف اقتصادات بلدانهم إزاء تقلبات الأسواق وتكلفة النقل الباهظة. وإنني أعد بأن أفعل كل ما أستطيع، بصفتي رئيساً للجمعية العامة، لضمان الدعم المستمر من المجتمع الدولي للبلدان غير الساحلية.

إننا نعيش في أوقات مضطربة، وبلايين الناس يتطلعون إلى الأمم المتحدة لتفي بوعود الأمن والرفاهية التي أوكلوها إلينا.

وحين انظر إلى الإنجازات منذ مؤتمر ألماتي عام ٢٠٠٣، يسعدني أن أرى الدور المحوري والفعال الذي تقوم به الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

فتيسير المفاوضات والمساعدة في تنفيذ المشاريع الإنمائية المعقدة هو ما تعنيه الأمم المتحدة. ولا يمكن لنجاح البرنامج إلا أن يقوي الأمم المتحدة، فيما هي تتطلع إلى تعزيز مشاركتها في صنع السياسة الاقتصادية الدولية.

إن مؤتمر ألماتي عام ٢٠٠٣ قد استهدف صياغة شراكات عالمية لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المعنية، بمعالجة تهميشها المستمر في الاقتصاد العالمي بطريقة مركَّزة، ولكنها شاملة.

إن برنامج عمل ألماتي الناتج يوجز مجموعة واضحة من الأولويات للعمل في مسائل السياسة العامة للمرور العابر، وتطوير البنية الأساسية وصيانتها، وفي التجارة الدولية والتيسير التجاري، وتدابير الدعم الدولي.

لقد أحرز تقدم ملموس منذ إقرار برنامج عمل ألماتي قبل خمس سنوات. فالدول المانحة، ومجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية، بفضل جهودها التعاونية، زادت مساعدتها ودعمها المستهدفين للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

إن قرار الجمعية العامة بشأن إجراء استعراض منتصف المدة الحالي لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، يعكس، بحد ذاته، التزام المجتمع الدولي بالتنفيذ الكامل والفعال للبرنامج.

لكن يبقى الكثير مما يجب عمله لتحقيق الهدف الأساسي للبرنامج باستحداث أنظمة نقل للمرور العابر، ذات كفاءة في جميع المناطق غير الساحلية من العالم.

والوقائع الجغرافية، مقرونة بنواقص هيكلية شديدة الأهمية، فضلا عن الإجراءات المعقدة لعبور الحدود، لا تزال تشكل عقبات كأداء أمام التجارة الخارجية للبلدان النامية غير الساحلية.

وتطوير صادرات البلدان غير الساحلية مقيَّد بشدة بارتفاع تكلفة النقل بالمرور العابر. فهذه تحدُّ هامش الصادرات والأسواق المحتملة التي يمكن تبادل السلع فيها بصورة تنافسية وربحية.

واليوم، تبقى التكلفة الباهظة للمعاملات التجارية، العقبة الوحيدة الأهم أمام وصول متكافئ وتنافسي للبلدان غير الساحلية إلى الأسواق العالمية.

واستعراض منتصف المدة هذا إجراء بالغ الأهمية لتقييم ما تم تحقيقه حتى الآن، وما يمكن عمله بصورة أفضل. وسوف يوجه النصف الثاني من فترة تنفيذ برنامج ألماتي، بحيث يمكن أن يساعد، بفعالية أكبر، البلدان النامية غير الساحلية في اندماجها الفعال في النظام التجاري الدولي.

إننا نعلم أن ذلك النجاح اعتمد حتى الآن على مجموعة من الشركاء. فقد جعل هؤلاء من الممكن استحداث نظم نقل للمرور العابر أكثر فعالية، تفيد البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر في جميع مناطق العالم.

إن سخاء الدول الأعضاء ودعمها كان، وسيبقى، أساسيا لحماية التقدم المحرَز، واطراده في السنوات المقبلة. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن شكر خاص للسيد يوكيو تاكاسو، ممثل اليابان، على عمله الممتاز في تيسير عملية التفاوض حول الوثيقة الختامية التي يُتوقع أن تقرها الدول الأعضاء غدا.

واسمحوا لنا، في سياق هذه الجلسة، أن نؤكد مجددا على الأهمية البالغة لهذه الشراكات، وعلى رأسها أنظمة الأمم المتحدة.

(تكلم بالإسبانية)

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لقد عقدت في الأسبوع الماضي اجتماعاً رفيع المستوى حول الأهداف الإنمائية للألفية. واغتنمنا هذه المناسبة لاستعراض التقدم نحو تحقيق تلك الأهداف. وقد قرعت نواقيس الإنذار بأن وقتنا ينفد للوفاء بالتزامات تعهَّدنا بها للعالم النامي.

كانت الاستجابة عارمة. فقد تضافرت أيدي الحكومات والمؤسسات ومجموعات المجتمع المدني والأعمال التجارية. واستطعنا تعزيز شراكات جديدة وإعداد خطط عمل جديدة لتسريع وتيرة التقدم. واستحدثنا التزامات لم يسبق لها مثيل على هيئة تعهدات لمساعدة فقراء العالم. والأرقام النهائية غير جاهزة حتى الآن، لكن المجموع قد يبلغ ما مقداره ١٦ بليون دولار. وإنني الآن أكثر أملاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

واليوم، نقرع نواقيس الإنذار من أجل برنامج عمل ألماتي. وآمل باستجابة باعثة على الأمل بصورة مماثلة.

إن الكثير جدا من البلدان النامية غير الساحلية ليست على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تضم هذه المجموعة ١٠ بلدان من مجموع ٢٠ بلداً حققت أدنى مستوى من التنمية البشرية.

ومن الحيوي أن تزيد البلدان النامية غير الساحلية حجم صادراتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبلدان العالم النامية غير الساحلية، البالغ عددها ٣١ بلدا، لا تحقق حاليا سوى أقل من ١ في المائة من العمليات التجارية العالمية.

والعقبة الكبرى الوحيدة أمام زيادة هذه الحصة هي التكلفة الباهظة للنقل. ففي بعض البلدان النامية غير الساحلية، يمكن لتكلفة النقل أن تتجاوز نسبة ٧٠ في المائة من قيمة الصادرات. وقد أصبح هذا عائقاً يفوق التعريفات الجمركية أمام التجارة. ومن الواضح أننا بحاجة إلى جهد أقوى للتعاون الدولي.

ولقد أحرز بعض التقدم المشجع في تنفيذ برنامج ألماتي. فهناك بلدان عديدة تقوم بتحسين سياساتها العامة لنقل المرور العابر. وهذا ما ييسِّر للبلدان غير الساحلية استخدام موانئ وطرقات البلدان المجاورة. وقد خفَّض التيسير التجاري أيضا تكلفة تنفيذ الأعمال.

وهناك الكثير مما يجب عمله الآن في مجال تطوير البنية الأساسية. فالطرق والسكك الحديدية لا تزال غير كافية. وموانئ عديدة تستخدم معدات شحن عفا عليها الزمن. فعلينا أن نحشد المزيد من الدعم لتحسين البنية الأساسية.

ومؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ التزم بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وبرنامج عمل ألماتي يحوِّل ذلك الالتزام إلى أفعال.

والأمم المتحدة تدعم برنامج ألماتي بالعمل مع البلدان لتطوير شبكات نقل متكاملة؛ وتحديث العمليات الجمركية؛ وبناء القدرات للمفاوضات التجارية؛ وتطوير مؤشرات لرصد التقدم. ونحن نبني شراكات مع مؤسسات مالية ومصارف إنمائية إقليمية في أنشطتنا.

والإنجازات حتى الآن مشجعة. لكننا نحتاج إلى التنفيذ الكامل من جانب جميع الشركاء بغية إحراز تقدم ملموس. فلنجعل من نجاح الاجتماع الرفيع المستوى حول الأهداف الإنمائية للألفية مصدر إلهام لهذا الاستعراض.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد نامبار إنخبايار رئيس منغوليا.

الرئيس إنخبايار (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخاطب الجلسة الافتتاحية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، المكرس لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي.

وأثني بشدة على قيادة الأمين العام، بان كي - مون، في حفزه أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الجهود المتضافرة المتسقة التي نبذلها في تنفيذ البرنامج. كما تعرب منغوليا عن تقديرها العميق للممثل السامي، الشيخ ديارا، وأعضاء مكتبه على التنسيق المتلاحم لجميع الأنشطة التحضيرية استعدادا لهذا الاستعراض الرفيع المستوى.

سننهمك خلال اليومين القادمين في مناقشة مكثفة لتقييم التقدم الذي أحرز حتى الآن في المضي في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وتشاطر الدروس المستفادة وتحديد الإجراءات المستقبلية للإسراع بتنفيذ برنامج العمل عن طريق معالجة القيود التي لا تزال قائمة.

ومما يثلج صدورنا أن نشير إلى أنه طوال السنوات الخمس الماضية قامت البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، بدعم من شركائها المتقدمي النمو، بتحقيق بعض التقدم في جميع مجالات البرنامج الخمسة ذات الأولوية. وتعزز تلك البلدان الجهود التي تبذلها في سياسات الإصلاح، بما فيها تحرير خدمات النقل العابر؛ وزيادة الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة؛ وإنشاء ممرات إقليمية للنقل المتعدد الوسائل؛ ومواءمة القواعد والمعايير العامة.

وقد أصبح المجتمع الدولي يدرك على نحو أفضل أن تكاليف النقل العابر المرتفعة تشكل حاجزا أهم من التعريفات الجمركية للدولة الأولى بالرعاية الممنوحة للبلدان النامية غير الساحلية. ونتيجة لذلك، من المشجع أن هناك اعترافا واسع النطاق بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في حد ذاتها، ومشاركة أقوى لشركاء التنمية فيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية للنقل وتيسير التجارة، بالإضافة إلى تقديم المعونات وتخفيف عبء الديون والوصول إلى الأسواق.

كما تميل المؤسسات الإنمائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية إلى إيلاء أهمية أكبر وتخصيص موارد أكثر لإقامة نظم نقل تتسم بالكفاءة. وكل هذه الجهود مشجعة ويتعين زيادة توطيدها من أجل تنفيذ البرنامج تنفيذا تاما وفعالا.

وقد كانت السنوات القليلة الماضية مواتية إلى حد ما للتنمية الاقتصادية الشاملة والنمو في البلدان النامية غير الساحلية كمجموعة. ووفقا لتقرير الأمين العام (A/63/165)، ازداد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية سنويا بما يقرب من ٨ في المائة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦. كما حقق الاستثمار الأجنبي المباشر بعض الزيادة في نفس الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، حصل أكثر من ٩٠ في المائة من صادرات البلدان النامية غير الساحلية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠٦، على إعفاءات جمركية، بزيادة تفوق معدل الـ ٧٠ في المائة الذي حصلت عليه في عام ٢٠٠٣.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات كبيرة ترتبط ارتباطا أصيلا بوضعها الجغرافي غير المواتي. وطوال العقد الماضي، ظلت حصتها من الصادرات العالمية ضئيلة بشكل غير مقبول – أي أدنى بكثير من ٠,٦ في المائة – مع احتلال السلع الأساسية الجزء الأكبر من صادراتها.

وفي حالتنا، تصل تكاليف النقل العابر عبر روسيا والصين إلى ٨ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. ومن ثم، فإنه من أجل تعزيز عقد اتفاق دون إقليمي شامل مصمم للمواءمة بين قواعد المرور العابر وخفض تكاليف النقل العابر، شرعت منغوليا في إبرام اتفاق إطاري ثلاثي بشأن النقل العابر مع الدولتين المجاورتين لها. وقد تم الاتفاق من حيث المبدأ على مشروع الاتفاق، وتستمر المفاوضات على المرفقات.

وسيوفر الاتفاق، حال إبرامه، إطارا قانونيا لإقامة نظم ذات كفاءة للنقل العابر إلى منغوليا وعبرها بإتاحة حرية النقل العابر بجميع وسائل النقل وزيادة تبسيط النظم الجمركية ومواءمتها وتوحيدها، وكذلك الإجراءات الإدارية والوثائق.

ويضطلع التعاون والتكامل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها بدور مهم في المعالجة الفعالة للتجارة العابرة للحدود ومشاكل النقل العابر. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز تطوير شبكات السكك الحديدية والطرق الخاصة بالمرور العابر، بما في ذلك اتفاق الطريق الرئيسي الآسيوي واتفاق السكك الحديدية الآسيوية، اللذان أصبحت منغوليا طرفا فيهما بالفعل.

إن استمرار تهميش البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي يمنعها من استخدام التجارة استخداما تاما بوصفها أداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة. ومن المحزن أن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) يُظهر أن عشرة من البلدان العشرين الأدنى في الترتيب في دليل التنمية البشرية كانت من البلدان النامية غير الساحلية. وتزيد أزمتا الغذاء والطاقة والأزمة المالية العالمية الراهنة من تفاقم أوضاعها.

وفي هذا الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة لاستعراض تنفيذ البرنامج لاستكشاف طرق جديدة بشأن كيفية مواجهة هذه التحديات الإنمائية العالمية، القائمة والناشئة، على وجه السرعة.

إن المساعدة الدولية المتزايدة لتنويع الصادرات، وتطوير الهياكل الأساسية، وبناء القدرات المؤسسية، والوصول الأفضل إلى الأسواق، أمور أساسية للبلدان النامية غير الساحلية. وبينما تمثل التكلفة العالية للمعاملات السبب الرئيسي لتهميش هذه البلدان في النظام التجاري الدولي، فإن المفاوضات الحالية الجارية بشأن الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع الزراعية وغير الزراعية ينبغي، في جملة أمور، أن تولي اهتماما خاصا لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المفاوضات الخاصة بتيسير التجارة، ولا سيما الجزء المتعلق بالمادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، تمثل فرصة لوضع القواعد والمعايير المنطبقة على الصعيد الدولي التي تمس الحاجة إليها. وفي هذا الخصوص، أكرر التأكيد على اقتراحي السابق، الذي قدمته في اجتماع أولانباتار المواضيعي المعقود في العام الماضي للنظر في التفاوض بشأن إبرام اتفاق منفصل متعدد الأطراف بشأن المسائل التي تشملها المادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة المتعلقة بحرية المرور العابر.

ويشكل اجتماع أولانباتار المعني بالتجارة وتيسير التجارة، واجتماع بوركينا فاسو بشأن تطوير الهياكل الأساسية، جزءا مهما من الأعمال التحضيرية الفنية في المرحلة السابقة لاستعراض منتصف المدة هذا. وأعتقد أن مكتب الممثل السامي يقوم بإصدار المنشورات المتعلقة بنتائج هذه الاجتماعات المواضيعية.

ومن أجل زيادة كفاءة جهودنا المنسقة المبذولة في تعزيز مصالح البلدان النامية غير الساحلية إلى أقصى حد، بما في ذلك التنفيذ الفعال والكامل لبرنامج عمل ألماتي، اقترحت مؤخرا إنشاء مجموعة بحث دولية وعرضت استضافتها في أولانباتار. ويسرني أن تحظى هذه المبادرة بالدعم الفعال من جانب زملائنا الأعضاء في المجموعة.

كما نأمل أن تتخذ الهيئات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى شركائنا في التنمية، المزيد من الإجراءات لضمان التشغيل الكفء والفعال لهذه المجموعة.

أما بالنسبة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي على الصعيد الوطني، فقد عرضت منغوليا عدة تدابير ابتكارية لبناء إطار للسياسات ولتعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وفي مبادرتي، تم اعتماد الاستراتيجية الإنمائية الوطنية القائمة على أساس الأهداف الإنمائية للألفية – وهي مخطط إنمائي شامل متوسط الأجل وطويل الأجل – في أوائل هذا العام. وتعطي الاستراتيجية التنمية البشرية وتحديث الهياكل الأساسية أولوية أساسية في جعل منغوليا بلدا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١.

وعلاوة على ذلك، يناط باللجنة الوطنية المعنية بتيسير التجارة والنقل، التي بدأت العمل في عام ٢٠٠٥، الالتزام بالعمل بوصفها منسقا على الصعيد الوطني لتنفيذ البرنامج. وتتكون من ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لضمان المشاركة العريضة القاعدة.

وبالمشاركة النشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة، قامت منغوليا أيضا بتطوير برنامج شامل للتنمية القطاعية يُسمى النقل العابر لمنغوليا، يشمل جميع البرامج ذات الأولوية والأهداف الخاصة بمنغوليا على وجه التحديد. ومن ثم، فإننا نعتقد أن إنشاء آلية مؤسسية معينة، إلى جانب خطة العمل ذات الصلة، يضع أساسا سليما لتنفيذ البرنامج تنفيذا فعالا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة النشطة من جانب المستثمرين، الأجانب والوطنيين على حد سواء،

ومجتمع الأعمال المحلي تساعد على التعبئة الأفضل للموارد الضرورية، المالية والبشرية.

أخيرا، أود أن أشدد على الدور الحاسم للتعاون الإقليمي والدولي في كفالة التنفيذ الفعال للبرنامج. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي تأييدا تاما الأحكام ذات الصلة من مشروع الوثيقة الختامية التي ستعتمد في نهاية اجتماعنا الاستعراضي.

ونثني على الجهود الكبيرة التي بذلتها هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثل السامي، في تنسيق الأنشطة على نطاق المنظومة نحو تنفيذ البرنامج. كما نقر بأهمية العمل والدعم اللذين يوفرهما شركاؤنا في التنمية، الثنائيون والمتعددو الأطراف، بمن فيهم برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، واللجان الإقليمية، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية.

وأتمنى أن تحقق الجمعية استعراضا ناجحا تنبثق عنه نتائج مثمرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس منغوليا على البيان الذي أدلى به للتو.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حامد دياني سيميغا، وزير المعدات والنقل في مالي.

السيد سيميغا (مالي) (تكلم بالفرنسية): بصفتي وزيرا للمعدات والنقل في مالي، ورئيسا لوفد مالي، أود بالنيابة عن السيد أمادو توماني توري، رئيس جمهورية مالي ورئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، أن أنقل إليكم تحياته الأخوية.

كما أنني بالنيابة عن أعضاء مجموعتنا الواحد والثلاثين، أحيي السيد شومالي سایاسوني، رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الذي قاد أعمال المجموعة بحيوية ومهارة منذ تأسيسها في عام ١٩٩٤. وقد حققت ولايته بالتأكيد نتائج إيجابية، ويكفي أن نذكر دوره القيم والحاسم في اعتماد برنامج عمل ألماتي.

وبالإضافة إلى ذلك، أشكر رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نازاربابييف، الذي استضاف بلده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في النقل العابر، ذلك الاجتماع التاريخي الذي كرست توصياته فيما يعرف الآن ببرنامج عمل ألماتي.

إن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية تعرب عن امتنانها للسفير شودري، الذي بصفته وكيل الأمين العام المفوض بالمسؤولية عن البلدان النامية غير الساحلية أثبت التزامه المستمر بمهمته النبيلة وتفانيه التام فيها وقام بمبادرات عديدة ذات صلة.

وأخيرا، أهنئ بحرارة ابن بلدي السفير شيخ سيدي ديارا على المهمة السامية التي ائتمنه عليها السيد بان كي - مون.

إن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي الذي نبدأه الآن، يأتي بعد خمس سنوات من اعتماده من خلال القرار ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ينبغي أن يتم تحليل مشاكل التنمية ضمن إطار عولمة الاقتصادات. والبلدان النامية غير الساحلية ليست مستثناة من ذلك. بل على العكس، يتم إقصاء أغلبيتنا من التجارة العالمية، والذين يشاركون فيها هم إلى حد كبير تحت رحمة تقلبات الاقتصاد العالمي.

وأعتقد أنه سيكون من المفيد أن نحدد القيود الخطيرة التي تمليها الجغرافيا على بلداننا في كفاحها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبعض الأرقام تتحدث عن نفسها. فالبلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣١ تغطي ١٢,٥ في المائة من سطح الكوكب الأرضي، وتبلغ مساحتها ١٦,٣ مليون كيلومتر مربع، ويعيش فيها ٣٧٠ مليون نسمة، أي ما يعادل ٥,٥ في المائة من سكان العالم، الذين يقدر عددهم بما يزيد على ٦ بلايين نسمة، ولكنهم لا ينتجون سوى ٢ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي. إن سمتهم الأساسية هي بعدهم عن البحار، مما يؤدي إلى تكاليف باهظة للنقل. وكازاخستان هي البلد غير الساحلي الأكثر بعدا عن البحر، حيث تبعد عن أقرب ميناء يمكن الوصول إليه بمسافة ٣ ٧٥٠ كيلومترا. وصحيح أن هناك بعض الفوارق بين بلداننا، بما في ذلك وجود بعض المنتجين والمصدرين للنفط.

إن الدين الخارجي للبلدان النامية غير الساحلية أصبح عبء تتزايد صعوبة احتماله. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية تتأثر قدرة بلداننا على المنافسة تأثرا كبيرا بكل ما يتصل بالمرور العابر والنقل. ولذلك، وبسبب الموارد المحدودة للتصدير، يجب أن نشجب قدرات العرض المحدودة وذات التنوع الضئيل للغاية والتي لا تؤدي في العادة إلا إلى منتجات رديئة. وينتج عن ذلك بالنسبة للبلدان النامية التردي السيئ الصيت لهياكلها الأساسية التي يكلف بناؤها ما يفوق طاقات ميزانياتها.

وسأقدم رقما أخيرا، البلدان النامية غير الساحلية تتحمل تكاليف للصفقات المالية متصلة بالنقل تتراوح بين ١٥ في المائة و ٢٥ في المائة، أي ما يقارب ضعف تكاليف بلدان المرور العابر وثلاثة أضعاف تكاليف البلدان المتقدمة النمو.

وفي ضوء كل تلك الحقائق فإن التحديات التي نواجهها اليوم هي أكثر صعوبة مما كانت عليه في أي وقت مضى. وقد تعرضنا لثلاث أزمات سريعة التلاحق، بما فيها الأزمة المالية الدولية، ولا سيما خلال العامين الماضيين. وإذا كانت تلك الأزمات قد هزت بعنف البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأقل هشاشة، فمن السهل التصور إلى مدى هي تهدد الأسس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلدان النامية غير الساحلية.

وما لم يتصد المجتمع الدولي بالمزيد من التصميم والاتساق، فإن التضحيات التي قدمتها البلدان النامية غير الساحلية، وقدمها شركاؤها، ستكون قد ذهبت أدراج الرياح. والنتائج المشجعة التي حققتها هذه البلدان على مدى أكثر من عقد، ولا سيما في إعادة تشكيل وتكييف اقتصاداتها مع متطلبات العولمة، ستكون قد ذهبت سدى.

إننا هنا في استعراض منتصف المدة لنوضح بجلاء المخاوف الشديدة المعبر عنها في بلداننا ولتعبئة المجتمع الدولي. وتتطلب الحالة المتردية في بلداننا اتخاذ إجراءات من جانب كل الأطراف، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، ولكن أيضا وبقدر أقل من جانب البلدان الناشئة.

لقد قال الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧:

> ”إن استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألماتي هو عملية هامة تهدف إلى تحديد أمور منها ما تم إنجازه حتى الآن، وما كان يمكن القيام به على وجه أفضل، وكيفية استخدام النصف الثاني من فترة التنفيذ استخداما فعالا للاقتراب من الهدف النهائي وهو مساعدة البلدان النامية غير الساحلية“. (A/62/226، الفقرة ٢٣)

وإذ تصبح العولمة أكثر تأثيرا يوما بعد يوم، ينبغي للبلدان أن تكون أكثر قدرة على التنافس لكي تؤدي دورا أكبر في النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، ومن خلال منظمة التجارة العالمية، التي توفر قواعدها الأدوات التي

تسمح للبلدان النامية بأن تعد أنفسها بشكل أفضل للتنافس العالمي.

وأشير، على سبيل المثال، إلى المعاملة الخاصة والتفضيلية، والتي إلى جانب إعطاء فترات انتقالية للوصول إلى المستوى المطلوب، تسمح بإعطاء فترة من الوقت لتقديم المساعدة التقنية وتعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية.

وفي هذا الصدد، أود بالنيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية الإعراب عن جزيل الشكر للبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية على دعمهما لبلداننا في وضع منهجية للتقييم الذاتي للحالات الوطنية. ومثل هذا التحليل سيسمح بإعطاء المهلة المطلوبة لهذه البلدان لتنفيذ التزاماتها، وخاصة تفاصيل المساعدة التقنية وتعزيز القدرات اللازمة.

وأشكر أيضا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على إنشاء فريق تفاوض من بلداننا وتعزيز قدراتها لإطلاع الخبراء الوطنيين على آليات المفاوضات التجارية.

ويتيح لي اجتماع اليوم فرصة لأشكر أسرة الأمم المتحدة كافة على دعمها المستمر، ولا سيما الأمين العام الذي لا شك أن دعمه الذي قدمه بأشكال متعددة قد أتاح إحراز التقدم نحو تنفيذ برنامج ألماتي.

وأود أن أشكر كذلك مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي خوله الأمين العام السيد بان كي مون بتنظيم هذا الاستعراض وتنسيق العمل التحضيري، وأهنئه على وضوح هذا العمل وفعاليته.

وأود أن أختتم بياني بمثل أفريقي: عندما يتصارع فيلان فإن أعشاب السافانا هي التي تعاني. وفي إطار العولمة، من المؤكد أن برنامج عمل ألماتي ليس عصا سحرية، ولكن تنفيذه بصورة تامة ونشيطة سيمكن البلدان النامية غير الساحلية من ألا تكون العشب المهشم في فناء العولمة الخالي، وذلك من خلال السماح لها بالاشتراك في التنافس الاقتصادي العالمي. وسيكون ذلك هو العدل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية الهند.

السيد موخيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): لقد تمخض عن برنامج عمل ألماتي إدراك واضح للاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك الحاجة إلى دعم دولي مستدام لمعالجتها.

ومما يحظى بالقدر نفسه من الأهمية هو التفاهم على أنه ينبغي لأي حل فعال أن يعالج القيود والتحديات التي تواجهها بلدان المرور العابر النامية المجاورة للبلدان النامية غير الساحلية.

ومع ذلك يثبت استعراضنا أن المشكلة تكمن بالفعل في التفاصيل المتعلقة بالتنفيذ.

ورغم أفضل الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية إلا أنها لم تتمكن من الانتفاع بصورة تامة من النمو العالمي الذي شهدناه منذ ألماتي، وما زال العديد منها مهمشا في نظام التجارة العالمي.

أما تحديث إجراءات تيسير التجارة والنقل العابر فهو ما زال معلقا، وذلك لافتقارها إلى الموارد الخاصة بها وقدراتها والمساعدة المالية والتقنية بصورة رئيسية.

ولذلك ليس من الصدفة أن من بين البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣١ هناك ١٧ بلدا ما زالت مصنفة بأنها من أقل البلدان نموا. وقد زادت أزمتا الغذاء والطاقة العالميتان الحاليتان مشاكلهما حدة.

ولذلك يتحتم علينا أن ننتهز هذه الفرصة لإجراء تقييم حقيقي للتحديات التي تواجه تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

وتحدد التقارير المختلفة الصادرة عن الأمم المتحدة وهيئات أخرى بوضوح نقص الموارد كعائق رئيسي لتنفيذ برنامج عمل ألماتي.

إن مشاريع الهياكل الأساسية للنقل العابر تتطلب استثمارات كبيرة وفترات طويلة لإتمامها، وعادة بمعدلات مردود منخفضة ومخاطر عالية نسبيا.

ومن الطبيعي أن يصبح من الصعب جذب الاستثمارات من القطاع الخاص، وسيما في البلدان التي لم يصل فيها القطاع الخاص نفسه إلى درجة كافية من التطور.

ولذلك ما زالت المساعدات الإنمائية الرسمية ذات أهمية حاسمة للتمويل الطويل الأجل. لكن ومع الأسف فقد نقصت فعلا المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع النقل في البلدان النامية غير الساحلية.

وفضلا عن ذلك، تحتاج تنمية الهياكل الأساسية إلى أن تكملها نظم لإدارة التخزين واللوجستيات تتسم بالكفاءة وشبكات متكاملة للمعلومات والاتصالات. وتتطلب كذلك دمجا سلسا لهياكل النقل الأساسية للبلدان غير الساحلية مع الهياكل الأساسية للنقل العابر في بلدان عبورها النامية، وكذلك مع أي ممر خاص للنقل العابر. ويجب أيضا تشجيع النقل المتعدد الوسائط. وتتطلب كل هذه الأمور مساعدة مالية وتقنية كبيرة، وبناء القدرات أيضا.

وتواجه بلدان المرور العابر النامية نفسها العديد من التحديات الإنمائية. ومع ذلك فإنها تتحمل تكاليف إضافية لتوفير منشآت النقل العابر للبلدان غير الساحلية حتى وإن بقيت هناك مناطق في بلدانها بعيدة عن البحر بقدر بُعد تلك البلدان غير الساحلية. وبينما تقوم بذلك بلدان المرور العابر النامية بروح من التعاون والصداقة، إلا أنها تحتاج أيضا إلى تقديم الدعم الدولي الكبير إليها.

والمساعدة الأخرى المتوخاة في برنامج عمل ألماتي هي محدودة أيضا. فلم يترجم تخفيف عبء الدين إلى موارد إضافية، حيث أن معظم الدين قد تأخر تسديده أصلا. نحن بحاجة إلى وضع آلية استباقية تعزز نقل التكنولوجيا بأسعار ميسرة وتفضيلية.

إن تعزيز التجارة الدولية من البلدان النامية غير الساحلية أمر حاسم لتنميتها. وهذا يتطلب بيئة دولية مواتية. يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تحسن فرص وصول منتوجات المصالح الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية إلى أسواقها. وما زال المبدأ الأساسي للمعاملة الخاصة والتفضيلية حتمية قاطعة.

إن مسائل التجارة والنقل مترابطة بشكل وثيق. إن تعزيز تيسير التجارة والكفاءة في مراقبة الجمارك وتبسيط الوثائق وإجراءات التجارة الدولية تتطلب مساعدة تقنية ومالية.

ويجب أيضا أن نبقى مدركين لأن هناك تباينات إقليمية كبيرة في تنفيذ برنامج ألماتي، وأنه لا يوجد نموذج واحد صالح للجميع. والمبادرات الثنائية، حين تكون مناسبة، لها أيضا دور رئيسي.

والتركيز القوي على التحديات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية قد أوضح أن هناك مناطق داخل بعض البلدان النامية تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق العالمية بسبب الحدود الجغرافية أو السياسية. وتسبب لها صعوبة الوصول هذه إلى البحر والبعد عن الأسواق الدولية مواجهة تحديات مماثلة للتي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. ومن المناسب أن ندرك هذه الحاجة وأن ندعو إلى التعاون لتلبية متطلبات النقل الخاصة للمناطق غير الساحلية في بلد بعينه.

إن لدينا روابط تاريخية ممتازة مع جيراننا غير الساحليين، ونولي أكبر أهمية لزيادة تعزيز هذه الروابط، بما في ذلك من خلال التعاون في مسائل النقل العابر. وقد ساهمنا كذلك في الجهود الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية الأخرى كجزء من التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ولدى البلدان غير الساحلية ذات الحدود المتواصلة معنا اتفاقات تعاون ثنائية لتسهيل النقل العابر لبضائعها عبر الهند.

وتحظى عندنا المبادرات الإقليمية لتحسين ربط النقل العابر والتجارة داخل المنطقة بالقدر نفسه من الأولوية. ونواصل كذلك الانضمام إلى جيراننا غير الساحليين في شراكات مالية لتنمية الهياكل الأساسية وتوفير الدعم التقني والاقتصادي ودعم بناء القدرة.

ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا الاستعراض في منتصف الفترة الزمنية إلى تنشيط تنفيذ برنامج ألماتي، بما في ذلك تقديم المساعدة الكبيرة من المجتمع الدولي.

وقبل أن أختتم بياني اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر للسيد شيخ سيدي ديارا، وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية ولفريقه على العمل الرائع الذي يقومون به، وعلى جهودهم في إنجاح هذه الجلسة الاستعراضية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هانز فينكلر، وزير الدولة للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

السيد فينكلر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن خالص امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب الجمعية في هذه المناقشة بشأن البلدان النامية غير الساحلية، والتي لا أعتبر أنها قد جاءت في الوقت المناسب فحسب بل، وأنها أيضا في غاية الأهمية.

رغم التقدم الحقيقي المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في مجال التخفيف من حدة الفقر، إلا أن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال هي الأكثر تضررا. وهي تحتاج إلى أقصى اهتمام منا، كما تؤكد التقارير ذات الصلة بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم المحرز في تحقيقها.

وقد شهد العام ٢٠٠٨ عددا من الأحداث الهامة فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي على الصعيد السياسي، وشارك فيها الكثيرون من رؤساء الدول والحكومات. وحضرت شخصيا الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، وكلاهما عقد في أكرا في وقت سابق من هذا العام، مما أكد أن مجموعة الدول التي نتناولها بالنظر اليوم جديرة بالفعل باهتمامنا الخاص.

وأشير أيضا إلى اجتماعي قمة الجمعية العامة المتعلقين بأفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية، اللذين عقدا منذ أيام قليلة، وحضرهما الرئيس الاتحادي للنمسا والمستشار الاتحادي النمساوي.

علاوة على ذلك، نعد العدة حاليا لمؤتمر الدوحة الدولي للمتابعة المعنى بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي سينعقد من نهاية تشرين الثاني/نوفمبر حتى بداية كانون الأول/ديسمبر.

وما كانت هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى جميعا لتغني شيئا ما لم يتبعها اتخاذ إجراءات عملية. لذلك، حان الوقت الآن لزيادة جهودنا المشتركة، سواء في ذلك البلدان المتقدمة نموا والبلدان النامية، لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من أجل جميع البلدان والشعوب في العالم.

وتنظر النمسا إلى برنامج عمل ألماتي بوصفه علامة تاريخية هامة في التسليم بالاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية. ويجب أن يتمثل هدفنا المشترك في إدماج تلك البلدان بفعالية في الاقتصاد العالمي. وهذا شرط مسبق للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعند نقطة المنتصف في برنامج عمل ألماتي، يجب أن نقيّم الموضع الذي بلغناه في جهودنا المشتركة لدعم البلدان النامية غير الساحلية في التغلب على ما تعانيه من قيود في التنمية.

ولا يزال واحد وثلاثون بلدا ناميا غير ساحلي في العالم تواجه قيودا خطيرة في جهودها المبذولة لتحقيق الأهداف المتعلقة بمكافحة الفقر ورفع مستويات المعيشة لسكانها. ووفقا للترتيب الذي تحتله حسب مؤشر التنمية البشرية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ثمانية من البلدان الـ ١٢ التي حصلت على أدنى الدرجات في تقييم التنمية البشرية غير ساحلية، و ١٠ بلدان ساحلية مصنفة في عداد البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، ولم يصنف واحد من البلدان غير الأوروبية وغير الساحلية بين البلدان ذات التنمية البشرية العالية.

ومن أسباب انخفاض مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية للبلدان غير الساحلية عادة بكثير عن مؤشرات جاراتها البحرية اعتمادها على طرق المرور العابر الخاصة ببلدان أخرى للوصول إلى الأسواق الخارجية.

وتتأثر البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تأثرا سلبيا بصفة خاصة. وتؤدي العزلة عن الأسواق العالمية، وسوء الهياكل الأساسية، ومشاكل الاتصال، والتأخير اللوجستي إلى زيادة كبيرة في تكاليف المؤسسات الأفريقية وتفرض عبئا إضافيا على اقتصاداتها. وعقوبات التكلفة التي يتحملها القطاع الخاص، ولا سيما للنقل والطاقة، رهيبة، وتزيد على إزالة أي مزايا نسبية التي قد تكون لهذه البلدان، كتكاليف الأيدي العاملة المنخفضة.

واسمحوا لي أن أطرح عليكم تجربة النمسا بوصفها بلدا غير ساحلي يغلب عليه الطابع الجبلي في وسط أوروبا. فقد ثبت أن وضعنا الجغرافي السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، على الحدود الفاصلة بين نظامين سياسيين واقتصاديين مختلفين، كان عائقا في وجه التجارة والاندماج الاقتصادي. ثم أتاح سقوط حائط برلين وإزالة الستار الحديدي في عام ١٩٨٩، وانضمام النمسا لعضوية الاتحاد الأوروبي بدءا من عام ١٩٩٥، وتوسيع نطاق الاتحاد الأوروبي ليشمل أوروبا الشرقية فرصا اقتصادية غير مسبوقة للنمسا وعاد بالرفاه على سكانها.

ويدل مثالنا على أن المناخ الاقتصادي والاجتماعي الصحيح ليس فقط مطلوبا بل إن الظروف الجغرافية السياسية أيضا لازمة لمواصلة الاندماج والتعاون على الصعيد الإقليمي. وبصفة النمسا اليوم عضوا في الاتحاد الأوروبي، يمكنها الوصول إلى جميع موانئ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عبر الطرق والسكك الحديدية والملاحة الداخلية. كما أن النقل العابر والوصول إلى موانئ البحر الأسود مكفولان على أساس اتفاقية الدانوب، التي تنظم وتضمن حرية المرور في نهر الدانوب.

وخلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار، الذي عقد في الفترة من ١٩٧٣ إلى نهاية ١٩٨٢، رأست النمسا مجموعة من الدول التي يطلق عليها محرومة من الوجهة الجغرافية والسياسية، ومعظمها من البلدان النامية غير الساحلية. وبهذه الصفة، مثلت النمسا مصالح تلك الفئة، وذلك أساسا بالتركيز على المشاركة في الأبحاث التي تتعلق باستخدام الموارد البحرية، وبالتمثيل في الكيانات التابعة

لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبمسألة حقوق النقل العابر والوصول إلى البحر.

وقدم التكامل الأوروبي لنا مساعدة قيمة. فالتخطيط المشترك لمرافق النقل وطرقه، فضلا عن تقديم المساعدة المالية الجماعية لمشاريع الدعم في قطاع البنى التحتية، يجعلان من الممكن مكافحة الآثار البيئية السلبية الناجمة عن حركة المرور العابر.

ونظرا لتاريخنا وخبرتنا، تركز النمسا تعاونها الإنمائي على الشركاء في البلدان النامية غير الساحلية مثل بوركينا فاسو وأوغندا وإثيوبيا وبوتان ومولدوفا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وهي توجه تشديدا خاصا إلى تقديم الدعم لتطوير البنى التحتية الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمساهمة في الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي وأفريقيا بشأن البنى التحتية.

واستنادا إلى تجربتنا الخاصة، ولأنها مدعومة بالإحصائيات والوقائع، أود أن أؤكد أهمية التكامل الإقليمي. ولا يمكن المبالغة في تأكيده. فهو يوفر الأمن والسلام، ويمنع نشوب الأزمات من خلال تعميم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وإيجاد إطار قانوني مشترك، وهي أمور تشكل الضرورات المسبقة الأساسية للنقل وحرية سبل الوصول إلى البحار.

ومن هذا المنطلق، أختتم يا سيدي الرئيس بأن أرجو أتمنى لكم، ولنا جميعا، جلسة موفقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.